الأمم المتحدة

CEDAW/C/NZL/Q/6/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
29 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الفريق العامل لما قبل الدورة

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٣ تموز/يوليه - ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧

ردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتصل بالنظر في التقرير الدوري السادس

نيوزيلندا

ترد أسئلة اللجنة بالخط المائل ويليها رد الحكومة على كل سؤال بالخط العادي. المعلومات المقدمة معلومات جارية في تاريخ هذه الوثيقة.

الدستور والقوانين/السياسات والآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

٢ - وفقا للتقرير، كثيرا ما تُعمم مراعاة قضايا المرأة في إطار السياسات العامة وتعالج باتباع نهج مشترك بين الوكالات (الفقرة ٨). يرجى بيان كيفية رصد الاستعمال الفعال لاستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مع ذكر أسماء أية آليات قائمة لهذا الغرض. ويرجى في هذا الصدد تقديم أمثلة ملموسة.

يتمثل نهج نيوزيلندا في تحسين النتائج المتعلقة بالمرأة في ضمان أخذ الجنسانية في الحسبان أثناء وضع السياسة، لكي يتسنى تصميم السياسات وتنفيذها وتقييمها بطريقة تعالج فيها تعقُّد المسائل المتعلقة بالجنسانية معالجة ملائمة. وتوجد آليتان هامَّتان اثنتان لأداء ذلك، وهما خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا [(١)] واستخدام بيانات الآثار الجنسانية في أوراق مجلس الوزراء.

(١) توجد خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://www.mwa.govt.nz/news-and-pubs/publications/action-plan.htmlMWA website,at.

خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا

كما لوحظ في الفقرات ٤٢ حتى ٤٧ من تقرير نيوزيلندا الدوري السادس، تشكل خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا خطة حكومية كاملة لتحسين ظروف المرأة. وتنسق وزارة شؤون المرأة العمل في خطة العمل هذه، بينما يشرف على تنفيذ الخطة فريق توجيهي يتألف من كبار المديرين التنفيذيين[٢]، ويرأسه المدير التنفيذي لوزارة شؤون المرأة.

في عام ٢٠٠٦، استعرضت وزارة شؤون المرأة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. ويرد بحث تفاصيل هذا الاستعراض ونتائجة في ردنا على السؤال ٥.

بيانات الآثار الجنسانية

منذ عام ٢٠٠٢، كان يُطلب أن تشتمل كل أوراق لجنة التنمية الاجتماعية الوزارية[٣] بياناً بالآثار الجنسانية. ويبين هذا إن كان يُتوَقَّع من الاقتراح السياسي، وإلى أي مدى يُتوقع منه، أن يؤثر في الرجال تأثيراً مختلفاً عن التأثير في النساء. وحيث لم يُجرَ تحليل جنساني، ينبغي لبيان الآثار الجنسانية أن يوجز الأسباب لعدم إجرائه.

أمثلة لمسارات العمليات الأساسية المُنفَّذة في مجال السياسة، حيث تُعالَج المسائل الجنسانية

توجد سلسلة من الأعمال الجاري تنفيذها الآن، تستخدم نهجاً للتعميم يشمل كل وكالات الحكومة لتحسين النتائج المتعلقة بالمرأة. ومن بين الأمثلة الملموسة لبرامج العمل التي تشمل مختلف وكالات الحكومة ما يلي:

- **خطة العمل الخمسية للإنصاف في الأجر والتوظيف،** في الخدمة الحكومية وقطاعَي الصحة العامة والتعليم[٤]
- **خيارات المعيشة والعناية والعمل،** خطة مدتها عشر سنوات لتحسين خيارات العناية (بالآخرين) والتوظيف المتاحة للوالدَين والقائمين بالعناية (بالأطفال)، أُطلقت في أغسطس/آب ٢٠٠٦[٥].

(٢) يضم الفريق التوجيهي في عضويته المديرين التنفيذيين لوزارة المالية، ووزارة العمل، ووزارات التنمية الاجتماعية، وشؤون جزر المحيط الهادئ، وتنمية الماوري، والتنمية الاقتصادية.

(٣) اللجان الوزارية هي لجان فرعية لمجلس الوزراء. وتنظر لجنة التنمية الاجتماعية الوزارية في مسائل الإنصاف الاجتماعي وتطوير وتنفيذ السياسة الاجتماعية للحكومة.

(٤) الفقرات ٢٤١ حتى ٢٤٧ من التقرير الدولي السادس لنيوزيلندا.

- وضع خطة عمل خمسية لتقديم الخدمات خارج المدرسة[٦].
- فرقة العمل معنية بمكافحة العنف داخل الأسرة.[٧]

٣ - أوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة،[٨] باتخاذ التدابير الملائمة لدمج جميع أحكام الاتفاقية ضمن القانون المحلي. يُرجى تقديم معلومات تبين ما إذا كان ذلك قد أُنجز وتُبين طريقة إنجازه.

يجب، في نيوزيلندا، أن تُنفَّذ الالتزامات، المرتَبَط بها بواسطة معاهدة دولية، بإدراجها في القانون المحلي. وجرت العادة منذ زمن طويل في نيوزيلندا أن يصبح البلد طرفاً في معاهدة بمجرد كون التشريع القائم والسياسة والممارسة القائمتين تتفقان من قَبلُ مع الالتزامات الواردة في نص المعاهدة. ويعني هذا أن أي تشريع جديد أو تعديلات لتشريع قائم يجب أن تُطلب لكي تجعل قانون نيوزلندا المحلي متسقاً مع الالتزامات الواردة في المعاهدة، ويجب أن يُسَنَّ القانون المذكور قبل أن تصبح نيوزيلندا طرفاً في المعاهدة.

تُنفَّذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية بواسطة عدد من القوانين القائمة، لا بمجرد تشريع واحد مُحدد فقط. وتشمل التشريعات الجارية ذات الصلة ما يلي: قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠، قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، قانون العنف الأسري لعام ١٩٩٥، قانون علاقات العمل لعام ٢٠٠٠، قانون الأجر المتساوي لعام ١٩٧٢، قانون الإجازة الوالدية وحماية الوظيفة (قانون الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر) لعام ٢٠٠٢.

علاوة على ذلك، تُفسِّر محاكم نيوزيلندا، حيثما يسمح بذلك نص القانون، بطريقة تتفق مع القانون الدولي (لحقوق الإنسان) وتُنفِّذه. وإن عدم أخذ صانع القرار في الاعتبار الصكوك الدولية ذات الصلة يجعله عرضة للمراجعة القضائية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان (الدولية) على الصعيد الوطني، تشير الحكومة إلى الجزء باء من الوثيقة الأساسية لنيوزيلندا (HRI/CORE/NZL/2006).

---

(٥) هذه الخطة متاحة في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: general/gen- choices-for-living- full- asphttp://www.dol.govt.nz/publications/

(٦) تشمل هذه الخطة عناية بالأطفال قبل المدرسة وبعد المدرسة، وعناية في أثناء العطل للأطفال الذين هم في سن الدراسة.

(٧) الفقرة ٤٠٦ من تقرير نيوزيلندا الدوري السادس.

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/58/38)، الجزء الثاني، الفصل الرابع، الفرع باء، الفقرة ٤٠٦.

٤- ورد في التقرير أن حكومة نيوزيلندا "تفضل أن تعالج مسائل اللامساواة من خلال إطار القوانين والسياسات بدلاً من استخدام التدابير الخاصة المؤقتة" (الفقرة ٥٧). يرجى توضيح فهم نيوزيلندا للتدابير المؤقتة الخاصة وفقاً للفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، والتوصية العامة رقم ٢٥ الصادرة عن اللجنة. ويرجى تقديم مزيد من الإيضاح لما ذُكِرَ في الفقرة ٥٨ من التقرير.

فهم نيوزيلندا للتدابير الخاصة المؤقتة وفقاً للفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية والتوصية العامة رقم ٢٥ الصادرة عن اللجنة

تفهم نيوزيلندا التدابير الخاصة المؤقتة كما هي مُعرَّفة في التوصية العامة رقم ٢٥ الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

وتشمل التدابير الخاصة المؤقتة سلسلة واسعة التنوُّع من التدابير للتعجيل بتحقيق المساواة سواء بحكم الواقع أو بموجب القانون. وتشمل هذه التدابير أدوات تشريعية وتنفيذية وإدارية وغيرها من الصكوك التنظيمية والسياسات والممارسات، مثل برامج التواصل أو الدعم، وتخصيص و/أو إعادة تخصيص الموارد؛ والمعاملة التفضيلية؛ وتوجيه عمليات التعيين أو الاستئجار أو الترقية؛ وأهدافاً رقمية تتصل بالأطر الزمنية؛ ونظم حصص. وتُحدَّد فترة الإجراء بنتيجته الوظيفية استجابةً لمشكلة ملموسة، لا بمرور فترة من الزمن مُحدَّدة مسبقاً.

زيادة توضيح البيان الوارد في الفقرة ٥٨ من التقرير

توجد لدى نيوزيلندا تشريعات وسياسات توفِّر حماية للجميع من كل أشكال التمييز. وتركز نيوزيلندا الآن على تحسين المركز الفعلي للمرأة بحكم الواقع وعلى استمرار القوالب النمطية القائمة على أساس نوع الجنس. ولتحقيق هذه الغاية تستخدم الحكومة سلسلة من التدابير للتعجيل بتحقيق منجزات المرأة، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة. غير أن التدابير الخاصة المؤقتة لا تُستخدَم إلا عندما تُعتَبر ضرورية وأنجعَ في معالجة الاحتياجات المُثبتة. ومن بين التدابير الخاصة المؤقتة، التي استُخدمت أثناء فترة التقرير لتعزيز المساواة بين الجنسين، تنفيذ خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا وإنشاء وحدة الإنصاف في الأجر والتوظيف التابعة لوزارة العمل.

في عام ٢٠٠٤، قامت الحكومة باستعراض السياسات والبرامج في إطار الخدمة الحكومية الأساسية لضمان أنها تستند إلى الحاجة لا إلى العرق. وطُلب من الوزارات أن تبين الحاجة بوضوح؛ وتبين أن الحاجة ما زالت قائمة؛ وأن تبين الأصل العرقي كمؤشر إلى

الحاجة وكيف يساعد تحديد الأهداف على تلبية هذه الحاجة. وأُكملت الاستعراضات في عام ٢٠٠٥، واستمرت البرامج الهادفة حيثما كان ثمة دليل كاف على فعاليتها.

٥- **ذُكر في التقرير أن وزارة شؤون المرأة تسترشد في عملها بخطة العمل من أجل المرأة في نيوزيلندا وهي خطة خمسيه "للحكومة بأكملها" تستهدف تحسين حياة المرأة في نيوزيلندا وقد بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٤. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الحكومة ستُزوَّد في عام ٢٠٠٦ باستعراض وتقرير مُستكمَل عن الخطة المذكورة (الفقرة ٤٧). ويُرجى تقديم معلومات عن كيفية رصد الخطة وآخر المعلومات عن حالة التنفيذ والنتائج المُحقَّقة إلى الآن.**

اكتمل التقدم في رصد **خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا** بما يلي:

- قياس التغيرات التي حصلت في مستوى النتيجة منذ عام ٢٠٠٤
- تحليل وضع التدابير الـ٣٤ تدبيراً الواردة في خطة العمل

تشمل التغيرات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٤، حيثما وُجدت بيانات جديدة، ما يلي:

- زيادات في مكاسب المرأة المالية؛ مع أن المرأة ما زالت تكسب أقل من الرجل في المتوسط
- زيادات في مشاركة المرأة في العمل المأجور
- تخفيضات في الفجوة الحاصلة في الأجر بين الرجال ومجموعات مختلفة من النساء، وإن كانت نساء الشعب الماوري وجزر المحيط الهادئ ما زلن يتقاضين أُجوراً أقل من أجور النساء الأوروبيات والرجال
- زيادات في عدد حالات الإصابة بالأمراض التي تنتقل بواسطة الاتصال الجنسي
- زيادات في عدد الرجال والنساء الذين يتلقون تعويضات بسبب المرض أو الإعاقة

تشمل التدابير المكتملة ما يلي:

- تحسين إمكانيات إكمال المرأة لمرحلة التعليم الثالثة (الجامعية) بتغيير نظام دعم الطلاب
- تحسين دخل الأسرة بتغيير مساعدة الأسرة، بواسطة مجموعة مساعدات 'العمل للأسر' بالدرجة الأولى

- تشجيع المشاركة في اليد العاملة بتحسين القدرة على دفع تكاليف رعاية الأطفال
- توسيع نظام الإجازات الوالدية مدفوعة الأجر.

بالإضافة إلى هذه المجالات الرئيسية، يجري العمل الآن في عدد من المجالات، مثل التوفيرات للتقاعد، والصحة العقلية، والعنف المترلي.

مجموعات خاصة من النساء

٦ - ورد في التقرير أن عدد نزيلات السجون قد تضاعف في السنوات القليلة الماضية، وأن العديد من السجينات شابات ذوات مستوى تعليمي منخفض (الفقرة ٣٥٧). وذكرت ٥٥ في المائة من السجينات اللائي صدرت بحقهن أحكام أنهن من الشعب الماوري (الفقرة ٣٥٦). يُرجى بيان نوع المبادرات القائمة التي ترمي إلى تأهيل هذه الفئة من النساء وإعادة اندماجهن في المجتمع.

في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٥ حدثت زيادة مقدارها ٦١ في المائة في عدد السجينات التي صدرت بحقهن أحكام بالسجن (بينما كانت الزيادة في نسبة الذكور الذين صدرت بحقهم أحكام ١٢ في المائة)[٩] وما زال مجموع عدد النساء السجينات البالغ ٣٧٠ امرأة، أقل كثيراً من عدد الرجال السجناء، البالغ ٦٧٠ ٥ رجلاً[١٠].

الحكومة قلقة على الزيادة الكبيرة في أعداد النساء المرتكبات للمخالفات. وقد وُجِّه الموظفون إلى وضع خيارات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء مخالفات النساء مع وضع خيارات للإصلاح. ومن المتوقع أن يُنجَز هذا العمل في وقت لاحق من هذه السنة.

يعني انخفاض عدد النساء السجينات أن تدبير المأوى وتخطيط البرامج للسجينات يشكل تحدياً أكبر مما يشكله تدبير المأوى وتخطيط البرامج للسجناء الذكور. غير أن عدداً من المبادرات لإصلاح السجينات وإعادة دمجهن في المجتمع، بما في ذلك النساء من الشعب الماوري، قد تم تنفيذه. ومثال ذلك أن كاوهيريتانغا برنامج أساسي للإصلاح صُمِّم وأُنجز لتلبية احتياجات تتصل بنوع الجنس تحديداً، وبارتكاب المخالفات، وبالمركز الثقافي للنساء المخالفات. وتوجد في جميع السجون النسائية مرافق مخصصة للإطعام والعناية لكي

(٩) وزارة العدل (٢٠٠٦)، التدخلات الفعالة: الإشراف، يمكن الحصول على المعلومات من الموقع التالي: http:www.justice.gov.nz/effective-enterventions/cabinet-papers/overview.pdf April 18 2007.

(١٠) إحصاءات من وزارة الإصلاحيات. والأرقام مأخوذة من أرقام شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧. ويتغير عدد السجناء على أساس يومي.

تستخدمها السجينات اللائي لهن أطفال دون سن ستة أشهر. ويمكن أن تساهم هذه المرافق في إدماج المرأة بنجاح في المجتمع بعد الإفراج عنها من السجن.

ويمكن أيضاً للسجينات الاستفادة من المبادرات المتاحة للسجناء الذكور، مثل وحدات الرعاية الذاتية. فوحدات الرعاية الذاتية متاحة للنساء والرجال المسجونين على السواء لتمكين السجناء من أن يعيشوا حياة في بيئة 'البيت' أو الشقة.

٧ - **أشار التقرير (الفقرة ١٣٩) إلى أن حصة اللاجئين من الفئة الدولية/الإنسانية تشمل ٧٥ ترخيص لجوء لنساء معرضات للخطر (الفقرة ١٣٩). يرجى تقديم بيانات إحصائية عن عدد النساء اللائي التمسن اللجوء في كل سنة من السنوات الخمس الماضية لأسباب تتعلق بالاضطهاد المتصل بنوع الجنس، وعن عدد الطلبات الملبّاة. ويُرجى أيضاً إيضاح ما إذا كانت ترخيصات اللجوء الـ٧٥ جميعها تُستنفد بصورة منتظمة.**

تقبل نيوزيلندا حصة سنوية مقدارها ٧٥٠ لاجئاً (في المتوسط كل سنة). وقد أُمر باستقبال هؤلاء اللاجئين باعتبارهم في حاجة إلى إعادة توطين من قِبَل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وإن فئة 'النساء اللائي هن في خطر' واحدة من خمس فئات مشمولة بالحصص؛ والفئات الأربع الأخرى هي الحماية (وهي أكبر الفئات)، وجمع شمل الأسرة، وفئة المرضى والمعوقين، والحماية في حالة الطوارئ. وفي معظم السنوات كانت النساء يشكلن نحو نصف عدد اللاجئين المشمولين بالحصص. ويبين الجدول التالي عدد النساء اللائي قُبلن كحصة من مجموع اللاجئين خلال السنوات الخمس الماضية.

عدد النساء اللاجئات المقبولات كحصة من اللاجئين ٢٠٠١ حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧[(١١)]

السنة	العدد
٢٠٠١	٣٦٧
٢٠٠٢	٣٢٤
٢٠٠٣	٢١٣
٢٠٠٤	٣٦٥
٢٠٠٥	٣٦٦
٢٠٠٦	٣٥٧
٢٠٠٧ (حتى هذا التاريخ من السنة)	٢٧٩

(١١) هذه الإحصاءات واردة من وزارة العمل.

يبين الجدول التالي عدد اللاجئين من فئة النساء المعرضات للخطر خلال السنوات الخمس الماضية اللائي قبلن عرضاً بالتوطين. ويُحدَّد عددُ الأماكن التي تعرضها نيوزيلندا في أية سنة بعدد الأشخاص الذين يحيلهم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ويجوز للاجئين أن يرفضوا عرض التوطين. ولا يُعرف عدد اللاجئين الذين رفضوا عرض التوطين لأن اللاجئين الذين يقبلون العرض هم فقط الذين يُسجلون.

عدد اللاجئين المقبولين بموجب نظام الحصص من فئة النساء المعرَّضات للخطر (٢٠٠١-٢٠٠٢ حتى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧)[١٢][١٣]

السنة	العدد
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٣
٢٠٥/٢٠٠٤	٩[١٤]
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦ (جزء من السنة)	٢٤
المجموع	**٢٠٢**

نظراً إلى أن نيوزيلندا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين، يجوز لأي عدد من الناس أن يقدموا طلباً للحصول على مركز اللاجئ لدى وصولهم إلى نيوزيلندا. ويبين الجدول التالي نتائج القرارات المتخذة بشأن النساء اللائي التمسن الحصول على مركز اللاجئة على أساس الاضطهاد القائم على نوع الجنس، وهذا يشكل نسبة مئوية صغيرة من طالبي الحصول على مركز اللاجئ. ومن بين الأسباب التي أدت إلى انخفاض عدد الأشخاص الموافَق عليهم، منذ عام ٢٠٠٥ فما بعد، ارتفاعُ مستويات الأمن بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وتحسين نظم إجراء المعاملات لضمان تقليل عدد الداخلين إلى نيوزيلندا ممن يلتمسون اللجوء، وإجراء معاملات الطلبات المقدمة بسرعة أكبر مما كان عليه الأمر من قبل.

(١٢) قُدِمَت هذه الإحصاءات من وزارة العمل. يمكن أن يتغير الرقم المتعلق بالسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ لأن السنة تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

(١٣) يشمل هذا الرقم الأطفال الذين هم في وحدة أسرة المرأة.

(١٤) استجابة لمخاوف نيوزيلندا من أن يكون عدد الأشخاص المحالين من فئة النساء المعرضات للخطر قليلاً زاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عدد الأشخاص المحالين من فئة النساء المعرضات للخطر.

القرارات المتَّخذة بشأن مركز اللاجئين حينما يكون المبرر هو الاضطهاد القائم على أساس نوع الجنس

السنوات التقويمية من ٢٠٠١ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧[١٥]

السنة	الموافَق عليهم	المرفوضون	مجموع القرارات
٢٠٠١	٢١	٦	٢٧
٢٠٠٢	١٦	٢٤	٤٠
٢٠٠٣	١٤	١٢	٢٦
٢٠٠٤	١١	١١	٢٢
٢٠٠٥	٧	٢	٩
٢٠٠٦	٤	٢	٦
٢٠٠٧جزء من السنة)	صفر	صفر	صفر
المجاميع	**٧٣**	**٥٧**	**١٣٠**

العنف الموجه ضد النساء

٨ - ما هو الأثر الذي تحقق بفضل المبادئ التوجيهية للتدخل إزاء العنف العائلي الصادرة في عام ٢٠٠٢ (الفقرة ٤٠٨) وبفضل المشروع المتعلق بالعنف العائلي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ التابع لوزارة الصحة (الفقرة ٤٠٩) فيما يتعلق بتحسين فعالية استجابة مقدمي الرعاية الصحية إلى النساء ضحايا العنف العائلي؟

أدت المبادئ التوجيهية للتدخل إزاء العنف العائلي والمشروعُ المتعلقُ بالعنف العائلي التابعان لوزارة الصحة إلى زيادة فعالية استجابات مقدمي الرعاية الصحية للنساء ضحايا العنف العائلي، زيادة كبيرة.

ما بين السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، تحسنت استجابة المستشفيات لضحايا العنف العائلي بنسبة ٥٠ في المائة.[١٦] ومنذ إعلان المبادئ التوجيهية في عام ٢٠٠٢، تم تدريب أكثر من ٥٠٠ ٤٠٠٠ من المهنيين العاملين في مجال الصحة في موضوع التدخل إزاء العنف

(١٥) قدمت هذه الإحصاءات من وزارة العمل (الهجرة إلى نيوزيلندا) بعد مراجعة سجلاتها مراجعة يدوية. وهذه الأرقام جارية حتى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(١٦) Koziol-McLain J.; Adams J et al Hospital Responsiveness to Family Violence: 12 month follow-up evaluation. Report to Ministry of Health , 2006.

العائلي. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، تم تدريب أطباء عموميين وقابلات في موضوع التدخل إزاء العنف العائلي، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٨ في المائة عن السنة المالية ٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٦ قامت جمعية بْلَنْكِتْ (Plunket) النيوزيلندية الملكية[١٧] بالفحص الطبي لـ ٢٩ ٢٠٠ أمٍّ جديدة لأمور تتعلق بالعنف العائلي، كمبادرة جديدة بموجب المبادئ التوجيهية. وأسفر هذا الفحص عن إحالة ٦٠٠ حالة من حالات تعرض طفل أو شريكة حياة للعنف، أي بزيادة ٢٠٠ في المائة عمّا كان عليه الحال في السنة المالية السابقة[١٨]. وأظهرت بيانات التقييم الواردة من النساء أن هذه التدخلات الصحية زادت المساندة الاجتماعية لهن، وتصرفهن بالتماس المساعدة، وقلّلت عدد حوادث العنف في الأجل المتوسط[١٩].

٩ - **طلبت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة، زيادة عدد ملاجئ النساء من ضحايا العنف. يرجى تقديم معلومات عن عدد الملاجئ وعن تغير هذا العدد منذ إعداد التقرير الدوري الأخير، بالإضافة إلى حصرٍ لحصة الحكومة في دعم تكلفة إقامة الملاجئ وتشغيلها.**

معلومات عن عدد الملاجئ

منذ تقديم التقرير الدوري الخامس لنيوزيلندا في عام ٢٠٠٢، حصلت التطورات التالية:

- زيادة تبلغ نحو ١٤ في المائة في مجموع التمويل الحكومي، حتى شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦
- إنشاء ملجأ إضافي في مدينة كرايست تشيرتش للنساء المنتميات إلى أصول عرقية والمهاجرات، وكان ذلك انعكاساً للحاجة إلى هذه الخدمة.

أفادت الجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة[٢٠] أن أغلبية الخدمات التي تُقدَّم الآن تستند إلى المجتمع المحلي، بدلاً من الاعتماد على البيوت الآمنة. فالنساء يلتمسن

(١٧) هي أكبر جمعية في نيوزيلندا مورِّدة لخدمات دعم صحة الأطفال الذين هم دون سن الخامسة وتنميتهم.

(١٨) تقارير واردة إلى وزارة الصحة من كلية نيوزيلندا للقابلات، وجمعية أطباء للعناية بضحايا الاعتداء الجنسي، وجمعية بْلَنْكِتْ النيوزيلندية الملكية، ٢٠٠٦.

(١٩) فريق البحوث الجنوبي في الصحة العامة – تجربة النساء للعنف المترلي: **مراجعة تقارير استشارات من أربعة أطباء عموميين**. تقرير موجَّه إلى جمعية أطباء للعناية بضحايا الاعتداء الجنسي، ٢٠٠٥.

(٢٠) هي أكبر جهة موردة للخدمات للاجئين.

السلامة بصورة متزايدة دون الاضطرار إلى قطع حياتهن المترلية، أو الانقطاع عن شبكات دعمهن، ووظائفهن ومدارس أطفالهن[٢١].

تعمل الحكومة على توفير تمويل مستدام للقطاع غير الحكومي، بواسطة فرقة العمل المعنية بإجراءات مناهضة العنف داخل الأسرة. وتعمل الوكالات الحكومية مع القطاع غير الحكومي (بما في ذلك الجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة) لتطوير أدوات جديدة لحساب التكاليف واستعراض نماذج التمويل في خدمات دعم الأسرة.

حصة الحكومة في التمويل المُقدَّم إلى الملاجئ التي هي أعضاء في الجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة

تشكل حصة الحكومة في التمويل المُقدَّم إلى الملاجئ التي هي أعضاء في الجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة، نحو ٨٣ في المائة من مجموع إيرادات الجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة للسنة المالية ٢٠٠٦.[٢٢] يشمل هذا الرقم تمويلاً لتقديم برامج وخدمات محددة وكذلك لدفع تكاليف تشغيل الملاجئ. وقُدِّمت إلى الجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة دفعة إضافية كبيرة غير متكررة (تكاد تعادل نحو ١٩ في المائة من التمويل الحكومي السنوي المُقدَّم إلى الجمعية)[٢٣] في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اعترافاً بالطلب المتزايد على خدمات الملاجئ.

١٠ - أشار التقرير إلى ضرورة زيادة توافر البيانات الموثوقة الموافية بشأن العنف المترلي. وذُكر في التقرير (الفقرة ٤٠٠) أن عملية جمع للبيانات المتعلقة بالعنف المترلي ستُنفَّذ عن طريق الدراسة الاستقصائية لنيوزيلندا بشأن ضحايا الإجرام، وهي دراسة ستُجرى كل سنتين اعتباراً من عام ٢٠٠٦. يُرجى تقديم معلومات مستكملة عن نطاق جمع البيانات وتحليلها، وعن إتاحة تلك البيانات لأغراض وضع التشريعات والسياسات وتقديم الخدمات إلى النساء من ضحايا العنف المترلي.

---

(٢١) معلومات قدمتها الجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة شفوياً إلى أعضاء برلمان نيوزيلندا، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٢٢) تساوي الإيرادات تمويلاً مقداره ٨٥٠ ٢٣١ ٥ دولاراً نيوزيلندياً (وزارة خدمات الأطفال والشباب والأسرة؛ منح حكومية) كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات البالغ ٨٢٨ ٣١٦ ٦ دولاراً نيوزيلندياً، باستخدام أرقام من 'بيان الأداء المالي'، التقرير السنوي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، الجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة.

(٢٣) كان مقدار التمويل مليون دولار نيوزيلندي كجزء من تمويل حكومي للجمعية التعاونية الوطنية لملاجئ النساء المستقلة مقداره ٨٥٠ ٢٣١ ٥ دولاراً نيوزيلندياً.

تحديث الدراسة الاستقصائية للجريمة والسلامة في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٦

نُشر تقرير النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية للجريمة والسلامة في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٦ في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧.[٢٤] وتُقدِّم الدراسة الاستقصائية للجريمة والسلامة معلومات عن طبيعة الجرم ومداه. وتقدم الدراسة معلومات عن جرائم ربما لا تلفت انتباه الشرطة ومعلومات إضافية عن آثار هذه الجرائم. وتقدم أيضاً مؤشراً عاماً يُمكِّن من قياس التغيرات في ارتكاب هذه الجنايات على مر الزمن.

فالدراسة تسأل المشاركات عن الجرم الذي يرتكبه ضدهن شركائهن أو أشخاص آخرون معروفون جيداً لديهن. وتغطي الدراسة جنايات مثل الاعتداء والتهديد والعنف الجنسي والعنف النفساني. وهناك أيضاً أسئلة عن عواقب هذه الجنايات، كالخسائر المالية، أو أي عناية طبية تتلقاها الضحية بعد الاعتداء. وتُسأل أيضاً أسئلة عما إذا كانت الضحية قد أبلغت الشرطة واستعملت خدماتها.

سيسترشد بنتائج هذه الدراسة عددٌ من المشاريع التي يجري وضعُها الآن أو يجري تنفيذها. وتقدم الدراسة معلومات هامة ومعلومات مرتدَّة إلى قطاع القضاء، لاسيما في مجالات منع الجرائم والحد منها، والخدمات المقدمة لضحايا الجرائم، وخدمات الشرطة والمحاكم، والخدمات المتعلقة بالعنف العائلي، ووضع السياسة والتشريعات.

وسيُجرى في العام القادم مزيد من التحليلات لبيانات الدراسة الاستقصائية وتقديم نظرات ثاقبة فيما يتعلق بسلامة المجتمع، والعنف العائلي، وارتفاع نسبة خطورة الوقوع ضحية لعملٍ إجرامي في الأسرة التي يرأسها أحد الوالدين فقط، وأهم العوامل التي تُحدد خطورة الوقوع ضحية للجرائم، ومعلومات عن حاجات الضحايا، وعن خداع الضحايا بواسطة جرائم الكترونية، وتكلفة الجريمة التي تتحملها الضحايا.

مبادرات أخرى لتحسين جمع البيانات عن العنف العائلي

اللجنة المعنية بالأسرة

ستنشر اللجنة المعنية بالأسرة **تقرير إحصاءات العنف العائلي** (التقرير) في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وسيُحلل التقرير بيانات العنف العائلي الآتية من سلسلة مصادر بيانات قائمة (حكومية وغير حكومية). والهدف من وراء التقرير هو تحسين توفُّر بيانات

(٢٤) يمكن الاطلاع على الدراسة الاستقصائية للجريمة والسلامة في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٦ في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.courts.govt.nz/pubs/reports/2007/crime-safety-survey-2006/key-findings/MOJ-Crime-Surv-Findings-v9.pdf.

العنف العائلي والتشجيع على تحسين جمع البيانات ونوعيتها. وسيُنشَر التقرير مرة كل سنتين.

شرطة نيوزيلندا

تقوم شرطة نيوزيلندا باستعراض الطريقة التي تُجمَع بها المعلومات عن شكل تقريرها المقدَّم عن أحداث العنف العائلي. ويهدف الاستعراض إلى جعل أشكال جمع المعلومات أيسر استعمالاً وأوضح، وإلى تحسين مصداقية المعلومات. ويقوم مُنسقو معالجة العنف العائلي من ضباط الشرطة أيضاً بتدريب أفراد الشرطة في مختلف أنحاء البلد على تحسين ممارسات تسجيل أعمال العنف العائلي.

وتعمل الشرطة أيضاً على تحسين طرق تسجيل جرائم العنف العائلي، كوضع بطاقات تعريف للجرائم المتصلة بالعنف المنزلي. ويعني هذا أن البيانات عن جرائم العنف العائلي ستكون متوفرة بشكل أسهل وأكثر.

١١ - **كما طلبت اللجنة، في استنتاجاتها الختامية السابقة، معلومات عن عدد حالات الإدانة بالعنف ضد المرأة. لكن التقرير يُسلِّم بأن تلك البيانات ليست متوافرة حاليا، لأن البيانات الإحصائية المتعلقة بحالات الإدانة لا تُفصَّل حسب الجنس (الفقرة ٤١٧). يرجى ذكر الأسلوب الذي تنوي الحكومة إتباعه للتغلُّب على هذا القصور الإحصائي.**

تنشر وزارة العدل إحصاءات عن الإدانات بجرائم جنسية ضد المرأة وبجُرم 'اعتداء الذكر على الأنثى'. وترد هذه الإحصاءات في الجدولين ٢-١٩ و٢-٧ على التوالي في التقرير السنوي المعنون **إدانة المذنبين في نيوزيلندا والحكم عليهم**.[٢٥] ويُشير جُرم 'اعتداء الذكر على الأنثى' إلى البند ١٩٤(ب) من قانون الجرائم لعام ١٩٦١، الذي يشمل القضايا التي يكون فيها الجاني 'ذكراً يعتدي على أي أنثى'

غير أن هذه البيانات غير شاملة. إذ يمكن أن تُسجَّل الإدانات بالعنف ضد المرأة كاعتداء عادي، على غرار الاعتداءات التي يكون ضحيتها من الذكور. ولا ترد بيانات عن خاصِّيّات الضحايا الذين نتجت الإدانة عن الاعتداء عليهم.

(٢٥) يمكن الوصول إلى التقرير في الموقع التالي: http://www.justice.govt.nz/pubs/reports/2006/conviction-sentencing-1996-2005.

قامت فرقة العمل المعنية بإجراءات مناهضة العنف داخل الأسرة[٢٦] بتعيين الحاجة إلى ضمان توفير بيانات شاملة عن العنف العائلي باعتبارها ذات أولوية. والعمل جارٍ لدفع هذه الأولوية إلى الأمام، بما في ذلك المبادرات التي بُحِثت أعلاه رداً على السؤال رقم ١٠.

١٢ - يورد التقرير عدداً من الأنشطة الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة (الفقرة ٤٠٦). كما ذكر التقرير استراتيجيات محددة شاملة تستهدف القضاء على العنف (الفقرتان ٤٠٣ و٤٢٠). يرجى تقديم معلومات، مشفوعة ببيانات، عن كيفية تنسيق تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والأنشطة وكيفية رصده، وعن كيفية تقييم أثرها.

مما يُذكر أن عدداً من التدخلات الوارد ذكرها في الفقرة ٤٠٦ من التقرير الدوري السادس لنيوزيلندا إما هي في المراحل المبكرة من تنفيذها أو لم يتم الانتهاء من تقييمها بعد. مثال ذلك أن الأفرقة المعنية بسلامة الأسرة، التي أُنشئت في عام ٢٠٠٥، يجري الآن تقييمها باستخدام عملية تقييم ذات ثلاث مراحل. وفي الوقت الحاضر انتهت مرحلة واحدة فقط هي مرحلة التقييم الابتدائي للنظر في القضايا التي تؤثر في إنشاء الأفرقة.

وتقوم فرقة العمل المعنية بإجراءات مناهضة العنف داخل الأسرة برصد استراتيجيات التدخل لمكافحة العنف العائلي. وتشمل هذه رصد أثر التدخلات، ومستوى العنف العائلي، وتنسيق البحث والتطوير، ومبادرات سد الفجوات في المعرفة بشأن العنف العائلي في نيوزيلندا.

الاتجار بالنساء واستغلالهن في البغاء

١٣ - ذُكر في التقرير أن لجنة استعراض قانون البغاء ستستعرض وتقيِّم بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨ عملية قانون إصلاح البغاء، التي ألغت تجريم البغاء (الفقرة ٦٩). هل تتوافر تقييمات أو استنتاجات أولية بشأن تنفيذ هذا القانون؟ يرجى تقديم معلومات عن طبيعة البغاء في نيوزيلندا ومدى انتشاره، بما في ذلك عدد النساء اللائي يمارسنه.

استعراض عمل قانون إصلاح البغاء ٢٠٠٣

لا توجد حتى الآن عمليات تقييم أو نتائج أولية بشأن عمل قانون إصلاح البغاء ٢٠٠٣. وقد بدأت البحوث في عمل القانون في أواخر عام ٢٠٠٦ وستُقدَّم إلى لجنة استعراض قانون البغاء في أواخر عام ٢٠٠٧. وتشمل البحوث مراجعة أدبية ومقابلات مع منظمات غير حكومية ومُشغِّلي دور البغاء ومجموعات محلية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم

(٢٦) كما أُشير إليها في الفقرة ٤٠٦ من التقرير الدوري السادس.

وزارة العدل بجمع معلومات من الوكالات الحكومية والسلطات الإقليمية عن الاستجابات لقانون إصلاح البغاء. وتُجرى بحوثٌ أيضاً لتقييم أثر قانون إصلاح البغاء على صحة وسلامة المشتغلين بتجارة الجنس. وسوف يُستَرْشَد بنتائج مشاريع البحث هذه في استعراض اللجنة لقانون إصلاح البغاء، الذي سيُقدَّم إلى وزير العدل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

معلومات عن طبيعة البغاء في نيوزيلندا ومدى انتشاره، بما في ذلك عدد النساء اللائي يمارسنه

لا يوجد سجل رسمي أو وسيلة لعدِّ العاملين في تجارة الجنس في نيوزيلندا. فهذه الصناعة رخوة وخاصة في طبيعتها، ولذلك من الصعب حساب عدد الأشخاص الذي يمارسون الجنس في عمل تجاري. وإن أساليب العدِّ أيضاً لا تُميز في الوقت الراهن بين عدد النساء وعدد الرجال وعدد الأشخاص الذين تحولوا من جنس إلى آخر، الذين يعملون في صناعة الجنس. وقدَّر تقرير لجنة استعراض قانون البغاء لعام ٢٠٠٥، المُعنوَن **طبيعة صناعة الجنس في نيوزيلندا ومدى انتشارها: تقدير**، أنه كان نحو ٩٣٢ ٥ شخصاً يعملون في صناعة الجنس التجاري قبل سن القانون المذكور مباشرة. وإن أغلبية الممارسين لهذه الصناعة في معظم مناطقها من النساء؛ غير أن النساء يمثلن ٥٥ في المائة فقط من العاملين في الجنس الموجودين في الشوارع.(٢٧)

لقد تبين من دراسة استقصائية أجرتها كلية الطب في كرايست تشيرتش في عام ٢٠٠٦ أن عدد العاملين في ميدان الجنس في الشوارع لم يزدد منذ إدخال قانون إصلاح البغاء. ففي عام ٢٠٠٦ كان عدد العاملين في الشوارع في أوكلاند، وولنغتون، وكرايست تشيرتش، قد تم إحصاؤه على مدى بضع ليالٍ لمعرفة ما إذا كانت ثمة أية زيادة في الأعداد منذ نفاذ القانون. وقُدِّرَ في عام ٢٠٠٦ أن العاملين في شوارع كرايست تشيرتش كانوا نحو مئة شخص. وأُجري تقدير مماثل للعاملين في شوارع كرايست تشيرتش في عام ١٩٩٩، باستخدام الأسلوب نفسه، فتبين أن عددهم كان ١٠٦ أشخاص. ولم يُسجَّل جنس العاملين في الشوارع في أي من الدراستين.

ووجدت نفس الدراسة في أوكلاند في عام ٢٠٠٦ أنه يوجد ١٠٦ عاملين في الشوارع. وهذا يقل كثيراً عن إحصائية الشرطة في عام ٢٠٠٣، التي قدَّرت أنه كان يوجد

(٢٧) تستند أعداد العاملين في صناعة الجنس التي ذُكرت في التقرير إلى تقديرات الشرطة. وهي لا تمثل عدداً موثوقاً تماماً للأشخاص الذين يمارسون صناعة الجنس بشكل تجاري. وينبغي لأي تفصيل للبيانات على أساس نوع الجنس أن يُعامل بنفس المستوى من العناية من حيث دقة هذه البيانات.

٣٦٠ عاملاً في ميدان الجنس في شوارع أوكلاند. وفي عام ٢٠٠٦ في ولنغتون، وُجِدَ ٤٧ عاملاً في ميدان الجنس، مقارنة بـ٥٠ في عام ٢٠٠٣.

١٤ - يقدم التقرير قدراً ضئيلاً من المعلومات عن موضوع الاتجار بالنساء. يرجى تقديم معلومات عن مدى انتشار هذه الظاهرة، وعن التدابير المتخذة لمنع الاتجار بالنساء والتدابير الرامية إلى حماية ضحاياه.

تحديث المعلومات عن مدى انتشار الظاهرة

قدم التقرير الدوري السادس لنيوزيلندا معلومات ضئيلة جداً عن الاتجار بالمرأة لأنه حتى هذا التاريخ لم يكن قد ورد أي تقرير عن حدوث اتجارٍ بالأشخاص في نيوزيلندا. بالإضافة إلى ذلك، لم تُحدِّد نيوزيلندا أي وضع جرى فيه اتِّجار بالناس، ولا حدَّدت أي حالة جرى فيها اتِّجار بالأشخاص في سياق عمليات الهجرة أو التحقيقات المزورة وممارسات إنفاذ القانون على الحدود. ولهذا على الرغم من زيادة جهود وكالات حماية الحدود وإنفاذ القوانين الرامية إلى تعيين أنشطة من هذا القبيل.

التدابير المُتَّخذة لمنع الاتجار

تشمل التدابير المُتَّخذة لوضع ورصد وتقييم جهود نيوزيلندا لمنع الاتجار بالأشخاص ما يلي:

- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)، بما في ذلك البروتوكول الإضافي لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المُكمِّل للاتفاقية (بروتوكول الاتجار)، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (بروتوكول التهريب)؛
- المشاركة في البرامج الراهنة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك العضوية الفاعلة في عملية بالي الوزارية وعمل وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية في مكافحة الاتجار بالأشخاص في آسيا والمحيط الهادئ
- وضع خطة عمل وطنية لنيوزيلندا تشمل الحكومة بأسرها، بالتشاور مع المجتمع المدني، لمنع الاتجار بالأشخاص
- رصد وتقييم القطاعات ذات الصلة، مثل:
  - خطط عمل وطنية مختلفة، بما في ذلك **حماية براءتنا** – خطة العمل الوطنية لنيوزيلندا لمكافحة استغلال الأطفال للجنس التجاري

- عمل قانون إصلاح البغاء لعام ٢٠٠٣ وأثره على صناعة الجنس (ليس من المشروع لغير المقيمين الدائمين ممارسة هذا العمل)

• آليات لكي تكون العلاقات والعمليات في مواضعها لضمان متابعة أي إدعاءات متابعة ملائمة من قِبَل سلطات الهجرة والسلطة.

هذا النهج المجتمعي الشامل للحكومة بأسرها وللمجتمع يقدم رداً كلياً على الاتجار؛ إذ يتناول المسألة في بلدان المصدر ويضمن وجود عمليات احتياطية تعمل على الحدود.

وعدَّلت نيوزيلندا أيضاً تشريعها لكي تفرض عقوبة على الاتجار بالأشخاص وهي السجن لفترة لا تتجاوز ٢٠ سنة، وغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أو كلتا العقوبتين.

تدابير لحماية ضحايا الاتجار

يُمكِّن تشريع نيوزيلندا المتعلق بالهجرة من الاستجابة بمرونة لضحايا الاتجار. فقانون حقوق الضحايا لعام ٢٠٠٢ يوفِّر إحقاقاً لعدد من حقوق الضحايا. وتشمل هذه الحقوق الحق في إبلاغهم عن الخدمات المُتاحة لهم، مثل الخدمات الطبية وخدمات الصحة العقلية والخدمات القانونية، والرعاية الاجتماعية، وإسداء المشورة.

القوالب النمطية والتعليم

١٥ - أوصت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة، بتعزيز سياسات داخل الجامعات ترمي إلى تهيئة مناخ أكثر مواتاةً للمرأة، وباستعراض نظام قروض الطلاب لتفادي إثقال كاهل المرأة بمزيد من الصعوبات. لكن التقرير ذكر أن الجامعات مستقلة عن الحكومة (الفقرة ١٩٧). يرجى تقديم معلومات عما إذا كانت الحكومة، تخطط، رغم ذلك، لتؤدي دوراً أكثر استباقاً فيما يتعلق بتحسين الفرص المتاحة للنساء في الجامعات.

الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى خاضعة للقوانين التي تمنع التمييز ضد المرأة على أساس نوع الجنس. وبموجب المرحلة الأولى من خطة العمل الحكومية للإنصاف في الأجر والتوظيف (انظر الفقرة ١٠٧ من التقرير الدوري السادس لنيوزيلندا)، طُلب من مؤسسات التعليم في المرحلة الثالثة أن تجري استعراضات للإنصاف في الأجر والتوظيف . وسيُنشأ في هذه السنة فريق ثلاثي[٢٨] للمرحلة الثالثة من التعليم لوضع نهج للاستعراضات في قطاع التعليم الثالث، التي يتوقع أن تبدأ في السنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

(٢٨) يضم الفريق في أعضائه أرباب عمل وممثلين للحكومة ونقابات العمال.

وُضِعَ برنامج جديد في نيوزيلندا، اسمه برنامج المرأة في دور قيادي في نيوزيلندا، لإيصال مزيد من النساء إلى مراكز عليا في الجامعات. هذا البرنامج مبادرة مشتركة بين لجنة حقوق الإنسان، ومكتب مساعد نائب الرئيس للإنصاف في جامعة أوكلاند، ومركز نيوزيلندا لتعزيز القيادة النسائية في جامعة ماسي، بتأييد من لجنة نواب رؤساء الجامعات. وستبدأ الدورات الدراسية في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وتعقد مرتين في السنة.

١٦ - **يشير التقرير إلى استعراض التثقيف الجنسي لطلاب المدارس الثانوية كان من المفروض أن يجرى في عام ٢٠٠٦ (الفقرة ١٧٠). كما أن التقرير أفاد بأن زيادة طرأت على مدى السنوات الخمس الأخيرة في عدد الحالات المؤكدة والمحتملة للإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ولا سيما في صفوف الشبان البالغين من العمر أقل من ٢٤ سنة (الفقرة ٢٩٥). يرجى تقديم معلومات مستكملة عن استنتاجات هذا الاستعراض. ويرجى الإشارة بشكل خاص إلى مدى شمول التثقيف الجنسي لمنع الحمل لدى المراهقات، والإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كذلك، يرجى بيان ما إذا كان هذا التثقيف يستهدف أيضاً فتيات الأقليات والشابات غير الملتحقات بالمدارس.**

تحديث نتائج هذا الاستعراض

أُنجز البحث المستند إلى المدارس من أجل استعراض التثقيف الجنسي (الاستعراض) في عام ٢٠٠٦. وسيُنجَز التحليل والتوصيات في وقت لاحق من عام ٢٠٠٧.

مدى تغطية التثقيف الجنسي لمنع حمل الفتيات المراهقات، والإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

يُقدَّم التثقيف الجنساني في مدارس نيوزيلندا داخل **منهاج التربية الصحية والبدنية** (المنهاج). ويشمل مصطلح التثقيف الجنساني، في هذا المنهاج، جوانب الرفاه، وتحسين الصحة، والآفاق الاجتماعية-الإيكولوجية. وهذا في الحقيقة أوسع نطاقاً من التثقيف الجنسي، الذي يشير بوجه عام إلى البعد البدني للتثقيف الجنساني فقط.

الغرض من التثقيف الجنساني هو إعطاء الطالبات معرفةً وفهماً ومهارات لإيجاد مواقف إيجابية تجاه الجنسانية، لكي يعتنين بصحتهن الجنسية، وتحسين علاقتهن الشخصية في الوقت الحاضر وفي المستقبل. ويشمل التثقيف الجنساني فرصاً لتطوير المعرفة والتفاهمات والمهارات فيما يتعلق بالمعرفة، مثلاً، عن عملية الحمل والمهارات اللازمة لاتخاذ القرارات التي تحافظ على صحتهن الجنسية وتُحسِّنها.

توجد لدى المدارس مرونة في كيفية تطبيق المنهاج، لأن من المتوقع منها أن تُقدِّر احتياجات الطلبة فتُفَصِّل البرامج لتلبية هذه الحاجات المُعرَّفة. والمطلوب أن يتم تطوير البرامج المقدمة مع مراعاة الحساسية لكي تحترم القيم والمعتقدات المنوعة للطلاب والطالبات والمجتمع، وتلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة الذين لديهم احتياجات وقدرات خاصة. ومطلوب من المدارس أيضاً، بحكم القانون، أن تستشير المجتمع الذي تخدمه مرة كل سنتين بشأن المنهاج الدراسي الذي تقدمه، باستخدام بروتوكولات ملائمة عندما تستشير أبناء الشعب الماوري، وجزر المحيط الهادئ، والآسيويين، والطوائف العرقية الأخرى، لضمان فهم الاحتياجات المتنوعة للطلبة فهماً جيداً وتلبيتها تلبية جيدة.

توجيه التثقيف الجنسي لبنات الأقليات والشابات اللائي تركن المدرسة

المنهاج الدراسي إلزامي لطلاب السنة العاشرة (السن بين ١٤ و ١٥ سنة). ويستطيع والدا كل طالب أو طالبة مسجلين في مدرسة تابعة للدولة أن يسحبا أولادهما وبناتهما من أجزاء مُحددة من عنصر التثقيف الجنساني الذي هو جزء من البرنامج الصحي.

وترغب الحكومة في أن يحصل جميع الطلاب والطالبات على تثقيف جنساني شامل ذي جودة عالية. ولتقرير مدى جودة التثقيف الجنساني المقدَّم، يُجرى الآن استعراض للتثقيف الجنساني. وسيُوفِّر الاستعراض للمربّين وصانعي السياسة معلومات عن مدى البرامج الجنسانية وجودتها في مدارس نيوزيلندا. وسوف تساعد هذه المعلومات على وضع تدابير لمعالجة ارتفاع نسبة حمل الفتيات المراهقات دون تخطيط[٢٩] والارتفاع المضطرد في السنوات الأخيرة في عدد الحالات التي انتقلت فيها أمراض نتيجة للاتصال الجنسي بين الشبان والشابات[٣٠].

تُقدِّم منظمات غير حكومية، مثل جمعية تنظيم الأسرة النيوزلندية، وعيادات الصحة الجنسية، والأطباء العامّين، أيضاً معلومات عن الصحة الجنسية وخدمات للشباب، بما في ذلك الذين لم يعودوا منتظمين في النظام المدرسي.

(٢٩) إحصاءات نيوزيلندا (٢٠٠٣)، خصوبة الفتيات المراهقات في نيوزيلندا http://www.stats.govt.nz/products-and-services/Articles/teen-Sep03.htm .

(٣٠) فريق ملاحظة الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، مجموعة السكان والصحة البيئية، معهد علوم وبحوث البيئة المحدود، لوزارة الصحة، تقرير المراقبة السنوية للأمراض التي تنتقل بواسطة الاتصال الجنسي في نيوزيلندا، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

المشاركة في الحياة العامة واتخاذ القرارات

١٧ - وفقاً للتقرير، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مواقع اتخاذ القرار، لاسيما في البرلمان والحكومات المحلية والمجالس الصحية في المقاطعات والمجالس التشريعية والقضائية (الفقرة ٩٢). ويشير التقرير أيضاً إلى تدابير تشمل أهدافاً مثل بلوغ التكافؤ بين عدد النساء وعدد الرجال في المجالس الحكومية بحلول عام ٢٠١٠. يرجى تقديم آخر المعلومات عن أثر جميع التدابير المتخذة لزيادة مشاركة النساء، بمن فيهن نساء الماوري، في الإدارة المحلية والقضاء والبرلمان.

تحديث أثر جميع التدابير المُتَّخذة لزيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك المرأة الماورية، في الحكم المحلي وفي البرلمان

أُبلغ عن أثر جميع التدابير الهادفة إلى زيادة مشاركة المرأة في الحكم المحلي والبرلمان في التقرير الدوري السادس لنيوزيلندا، في الفقرات من ٩٢ إلى ٩٩. وفي عام ٢٠٠٥ كانت مرتبة نيوزيلندا الثامنة بين ثلاثين دولة في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وقد بلغت نسبة المصوتين في انتخاباتها ٨١ في المائة[٣١]. وتبين نتائج انتخابات نيوزيلندا على مدى بضع سنوات أنه لا توجد فوارق تُذكَر بين نسبة الرجال والنساء المصوتين والمصوتات[٣٢].

الأحزاب السياسية مستقلة عن الدولة وهي مُساءلة من قبل الناخبين عن تنويع المرشحين الذين تقدمهم. وكانت نسبة النساء في برلمان نيوزيلندا، التي بلغت ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٥، أعلى كثيراً من متوسط نسبة النساء في برلمانات دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في السنوات الأخيرة[٣٣].

إن مشاركة الشعب الماوري في العملية الديمقراطية أشد ما تكون إثارة للقلق. فنسبة أبناء الشعب الماوري الذين شاركوا في الانتخابات أدنى من نسبة المشاركين في الانتخابات من كل الناخبين بوجه عام، وكانت نسبة الناخبين من الشعب الماوري في المناطق التي بلغت أعلى نسبة لمشاركتهم أقل من أدنى نسبة مشاركة للناخبين بوجه عام. ولم يتغير هذا النمط

(٣١) وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٦) التقرير الاجتماعي. ولنغتون: وزارة التنمية الاجتماعية.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه.

بإدخال النظام النسبي والأعضاء المختلطين. وتقوم لجنة الانتخابات[٣٤] بإجراء بحوث عن جوانب مشاركة أبناء الشعب الماوري في الانتخابات لمعرفة كيفية زيادة مشاركة أبناء الشعب الماوري في الانتخابات. و لم يكتمل هذا البحث بعد.

تحديث أثر جميع التدابير لزيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك المرأة الماورية، في سلك القضاء

طلب الوزراء إبلاغ وزارة شؤون المرأة بين الحين والآخر (يُفهم من هذا إبلاغها سنوياً) بالشواغر المتوَقَّع حدوثها كل سنة في سلك القضاء لكي تتمكن جميع النساء المؤهلات الواردة أسمائهن في قاعدة بيانات وزارة شؤون المرأة تسجيل اهتمامهن بالتعيين لدى الوكالة المُوظِّفة. وسيُشمَل أثر هذه المبادرة في التقرير الدوري القادم لنيوزيلندا.

تُركز المجموعة الاستشارية النسائية، وهي هيئة استشارية لنقابة محامي نيوزيلندا، هي أيضاً على تحسين مركز المرأة في مهنة المحاماة والعمل على ترقية النساء الموظفات والاحتفاظ بهن في وظائفهن. وتشمل الأنشطة في هذا المجال فهم التوازن بين العمل والحياة في إطار المهنة بإجراء بحوث في سياسات 'أفضل الممارسات' التي تأخذ بها شركات المحاماة.

في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦ كانت نسبة النساء بين جميع القضاة ٢٦,٦ في المائة. والمحاكم التي توجد فيها أعلى نسبة من القاضيات هي محكمة أراضي الماوري ومحكمة الأسرة، حيث ثلث القضاة تقريباً من النساء. ورُبع قضاة محكمة الاستئناف من النساء[٣٥]. وتشغل امرأة في الوقت الراهن منصب قاضي القضاة.

وإن البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في مراكز قيادية في مهنة القانون لا تُجمَع بانتظام. وأحدث المعلومات المُتاحة هي بيانات عام ٢٠٠٥. ويُبين هذا أن نسبة النساء في شركات المحاماة قد ارتفعت بنسبة ٣ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥. ففي سنة ٢٠٠٣ كان يوجد ٥٤٥ شريكاً في مكاتب محاماة، وتبلغ نسبة النساء من بينهم ١٤,١٢ في المائة. وفي عام ٢٠٠٥ كان هناك ٥٥٧ شريكاً في مكاتب المحاماة وبلغت نسبة النساء بينهم ١٧ في المائة[٣٦].

---

(٣٤) لجنة الانتخابات هيئة مستقلة أنشأها البرلمان لتسجيل الأحزاب السياسية وشعارات الأحزاب. وهي تتلقى تبرعات سنوية من الأحزاب المسجلة ونفقات إجراء الانتخابات. وهي تخصص وقتاً في محطات الإذاعة وأموالاً للأحزاب السياسية المؤهلة لذلك. وتقوم أيضاً بتثقيف شعبي عن مسائل الانتخابات وتُسدي المشورة إلى البرلمان.

(٣٥) لجنة حقوق الإنسان (٢٠٠٦) تعداد نيوزيلندا لمشاركة المرأة. ولنغتون: لجنة حقوق الإنسان.

(٣٦) المرجع نفسه.

١٨ - يرجى تقديم معلومات بشأن التدابير المتخذة لتشجيع بذل جهود في القطاع الخاص للتسريع بزيادة عدد النساء في مواقع اتخاذ القرار، وبشأن أية نتائج تحقَّقَت.

معلومات عن التدابير المُتخذة لتشجيع الجهود الرامية في القطاع الخاص إلى تشجيع عدد النساء المشتغلات في عمليات اتخاذ القرارات في القطاع الخاص للتسريع بزيادة عدد النساء في مواقع اتخاذ القرار، وبشأن أية نتائج تحقَّقَت.

تشمل التدابير الحكومية المُتخذة ما يلي:

- زيادة عدد المشتغلات بالقيادة السياسية — فرئيس الوزارة ووزارة شؤون المرأة مُلتزمان التزاماً قوياً بإثارة هذه المسألة وتشجيع المنافع الآتية من زيادة مشاركة المرأة في القطاع الخاص، وتحقيق تقاسم التمثيل في مجالس الدولة بين الرجال والنساء بالتساوي
- بيع فوائد التنوُّع بواسطة ما يلي:
  - العمل بنشاط على نشر القضية التجارية لزيادة التنوُّع بواسطة سلسلة من القنوات، من بينها وسائط الإعلام
  - دعم مواصلة نشر تعداد نيوزيلندا لمشاركة المرأة ٢٠٠٦ (التعداد)
  - تحديد وتأييد المناصرين للقطاع الخاص والعمل معهم.
- استخدام الموارد الحكومية لتنبيه النساء اللائي لديهن المؤهلات المناسبة لاغتنام فرص العمل في القطاع الخاص
- دعم تطوير قواعد البيانات في القطاع الخاص لاجتذاب النساء اللائي لديهن مؤهلات مناسبة للتعيين في مجالس إدارة المؤسسات الخاصة.
- الاستمرار في توسيع وتعميق مُجمَّع المرشحات للتوظيف بواسطة:
  - تحديد هويات النساء اللائي لديهن مؤهلات مناسبة، بما في ذلك الأعضاء في المجالس والموظفات لدى منظمات يُسيطر عليها المجلس، والكيانات الواقعة في القطاع التطوعي والنساء اللائي هن في طبقة 'مارزيبان' داخل القطاع الخاص
  - مواصلة معالجة أمر الفصل الوظيفي، الذي يؤثر في قدرة النساء على اكتساب الخبرة اللازمة.

في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، نشرت لجنة حقوق الإنسان التعداد. ونتيجةً لذلك أصبح مركز المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أوضح مما كان عليه من قبل. ويوفر التعداد تشجيعاً لرؤساء المجالس والمديرين الآخرين على التفكُّر في التنوُّع والتكوين الراهن لمجالسهم، والسماح لحملة الأسهم والمؤسسات المستثمِرة بالنظر في تخطيط تعاقُب أعضاء المجالس. ويسمح أيضاً للمنظمات النسائية الوطنية بتركيز انتباههن على مشاركة المرأة في الدوائر الحكومية واتخاذ القرار ومتابعة الأنشطة والسياسات الهادفة إلى سد الفجوات القائمة بين الجنسين.

معلومات عن النتائج التي تحققت

تشير المعلومات الآتية من المقابلات[٣٧] مع مديرين كبارٍ ومديرات كبيرات في القطاع الخاص ووكالات التعيين إلى أن رؤساء المجالس والمجالس يسعون بنشاط وبصورة متزايدة إلى اجتذاب مرشَّحات لسلسلة من الأسباب. تشمل هذه الأسباب اعتبارات تجارية عملية، ومسائل العدالة والإنصاف، والاعتقاد بالفوائد التي يعود بها التنوُّع على مجالس اتخاذ القرارات.

ويوفر التعداد أدوات تحديد معايير إرشادية لرصد الأنشطة وتقديم تقارير عنها في المستقبل إلى اللجنة، لكي تكون نيوزيلندا أقدر على تقديم تقارير عن التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال القيادة.

العمالة

١٩ - يرجى تقديم المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل للمساواة في الأجر والتوظيف (الفقرة ٢٤١)، والكيفية التي تعالج بها الخطة على وجه التحديد فوارق الأجر بين الجنسين، وتعزيز المساواة في الأجر لقاء الأعمال المتساوية في القيمة.

التقدم المُحرز في تنفيذ خطة عمل الإنصاف في الأجر والتوظيف

يجري الآن تنفيذ المرحلة الأولى من خطة عمل الإنصاف في الأجر والتوظيف. وتستدعي هذه المرحلة أن تُكمل قطاعات الخدمات الحكومية والصحة العامة والتعليم استعراضها للإنصاف في العمالة، كما وُصف في ردِّنا على السؤال رقم ١٥. وقد أنجزت تسع منظمات خدمات حكومية في الوقت الراهن استعراضاتها، وأن ١٦ منظمة أخرى

(٣٧) بحوث آجرتها وزارة شؤون المرأة في عام ٢٠٠٦.

توشك أن تبدأ أو أنها دخلت المراحل المُبكرة من العملية. ويُتوقع من جميع الوزارات الأخرى أن تبدأ استعراضاتها في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

في قطاع الصحة العامة، الاستعراض جارٍ في مجالس الصحة[٣٨] في خمس مقاطعات ومن المقرر إنجازه في عام ٢٠٠٧. وسيتم التحقُّق من هذه النتائج في المجالس الصحية لـ ١٦ مقاطعة الأخرى والدائرة المعنية بالدم في نيوزيلندا[٣٩]. وستوضع خطة استجابة وطنية في عام ٢٠٠٨.

في قطاع التعليم، يقوم الفريق الثلاثي للمدارس[٤٠]بوضع خطة استجابة وطنية ستنظر فيها الحكومة في عام ٢٠٠٨، بينما تبدأ الاستعراضات في مؤسسات المرحلة الثالثة من التعليم وجمعيات رياض الأطفال في السنة المالية التالية.

سوف تتخذ الحكومة القرارات المتعلقة بتوسيع نطاق خطة العمل لتشمل موظفين من خارج نطاق الخدمة الحكومية، بما في ذلك موظفي كيانات التاج[٤١] والمشاريع التي تملكها الدولة في وقت لاحق من هذه السنة.

لم يقع أي تحقيق في المرتبات أو أية تسوية لإصلاح المرتبات.

معلومات عن كيفية معالجة أمر الفجوة القائمة بين الجنسين في الأجر، والعمل على تحقيق المساواة في الأجر المدفوع مقابل الأعمال المتساوية في القيمة

تساعد خطة العمل على معالجة الفجوة القائمة بين الجنسين في الأجر، وتعمل على تحقيق المساواة في الأجور المدفوعة لقاء أعمال متساوية في القيمة بتوفير أدوات وعمليات تمكِّن المنظمات من فهم قيمة العمل الذي تؤديه النساء، ومعرفة متى يكون ذلك العمل غير

(٣٨) مجالس الصحة في المقاطعات مسؤولة عن توفير (أو تمويل توفير) خدمات العناية الصحية التي تمولها الحكومة للسكان في منطقة جغرافية محددة.

(٣٩) الغرض الرئيسي لخدمات الدم في نيوزيلندا هو توفير الدم وخدمات الدم للعيادات لسكان نيوزيلندا. ويتمثل نشاطها الرئيسي في توفير خدمات دم مأمونة وجيدة بكفاءة وفي حينها. وبالإضافة إلى هذا النشاط الأساسي تقوم دائرة خدمات الدم في نيوزيلندا بتوفير خدمات ذات صلة، من بينها مقارنة فصائل دم المرضى مع المتبرعين بالدم قبل نقله إلى المرضى، وتوفير خدمات بنك أنسجة.

(٤٠) تضم المجالس في عضويتها أرباب العمل وموظفي الحكومة وأعضاء النقابات.

(٤١) تشمل كيانات التاج كيانات منشأة بقوانين، وشركات تابعة لكيانات التاج، ومؤسسات فرعية تابعة لكيانات التاج، ومجالس أمناء المدارس، ومؤسسات التعليم ذات المرحلة الثالثة. وكياناتُ التاج مفصولةٌ قانونياً عن التاج وتعمل دون إشراف مباشر من الوزير أو الوزراء المسؤولين عنها أو المساهمين فيها.

مدفوع أجره بإنصاف، والاستجابة لأي مسائل يتم تحديدها. وترد تفاصيل العمليات والأدوات في الفقرات ٢٤١ حتى ٢٤٧ من التقرير الدوري السادس لنيوزيلندا.

تم منذ إرسال التقرير الدوري الأخير لنيوزيلندا تطوير أداة تقييم منصف للوظائف. وتوفِّر هذه الأداة تقييماً للوظائف شاملاً للاعتبارات الجنسانية.

٢٠ - أوصت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة، باتخاذ تدابير تكفل للنساء اللائي يتقدمن بشكاوى من تعرُّضهن للتحرش الجنسي الاحتفاظ بوظائفهن. ويبين التقرير التدابير القانونية المتاحة، بموجب قانون علاقات العمل، للموظفين لتكفل حقهم في الاحتفاظ بوظائفهم (الفقرة ٢٠٩). يرجى تقديم معلومات وبيانات عما إذا كان هذا القانون قد نُفِّذَ، وعن كيفية تنفيذه.

للموظف – رجلاً كان أو امرأة – في نيوزيلندا، الذي يعتقد بأن له مظلمة شخصية تتصل بعمله، أن يتابع هذه المظلمة بموجب قانون علاقات العمل. ويمكن تقديم طلبات الإنصاف من المظالم الشخصية بعدد من الأسباب، بغضِّ النظر عن بقاء الموظف في وظيفته أو استقالته منها.

معلومات عن كيفية تنفيذ هذا القانون

يجوز للموظفين الذين يُفصلون من عملهم ويعتقدون بأنهم فُصلوا لأنهم قدموا شكوى من تحرش جنسي، أن يقدموا شكوى، مدَّعين بأن فصلهم غير مبرر، إلى سلطة علاقات العمل (السلطة). وكذلك إذا شعر موظف بأنه أُرغِمَ على الاستقالة بسبب تحرش جنسي في مكان العمل، يجوز له أن يقدم شكوى مدَّعِياً بأن فصله كان فصلاً تقديرياً (نوعاً من الفصل غير المبرر). ويمكن للموظف أيضاً أن يقدم شكوى مدَّعياً بالتحرش الجنسي في كلتا الحالتين. وإذا وجدت السلطة أن لدى الموظف مظلمة شخصية يجوز للسلطة أن تحكم له بإجراء تصحيحي كإعادته إلى وظيفته، أو تعويضه، أو دفع ما فقده من أجور. ويمكن للسلطة أيضاً أن تقدم توصية إلى رب العمل:

- بشأن الإجراء الذي يجب أن يتخذه رب العمل فيما يتعلق بالشخص الذي قدم الطلب أو الذي أدين بالسلوك التحرُّشي.
- بشأن أي إجراء آخر ينبغي لرب العمل أن يتخذه لمنع وقوع تحرُّش بالموظف المعني أو أي موظف آخر.

إذا اعتقدت موظفة بأنها تعرضت لتحرش جنسي يجوز لها أن تقدم شكوى بموجب قانون حقوق الإنسان، بدلاً من الادعاء بمظلمة شخصية بموجب قانون علاقات العمل.

ويجوز للموظفة أن تستخدم الوساطة في أي من الحالتين – ولاية علاقات العمل أو حقوق الإنسان – أو كلتيهما. غير أنه عندما يصل الأمر إلى تقديم طلب إلى سلطة علاقات العمل أو إقامة قضية بموجب قانون حقوق الإنسان، يجب عليها أن تختار إما تقديم طلب إلى سلطة علاقات العمل أو إقامة قضية بموجب قانون حقوق الإنسان. (لا يمكنها أن تقدم طلباً وتقيم قضية في آن واحد).

إذا اعتقدت موظفة أنها تعرضت لتحرش جنسي من قبل زميل في العمل أو زبون أو عميل أو رب العمل يمكنها أن تقدم شكوى إلى رب العمل أوَّلاً. وإذا قدمت شكواها إلى رب العمل فإن علي رب العمل أو ممثل له أن يجري تحقيقاً لاستجلاء الحقائق. وإذا تحقق رب العمل أو ممثله أن الطلب قد قُدِّم أو أن السلوك المدعى به قد وقع فعلاً يجب على رب العمل أو ممثله أن يتخذ أي خطوات عملية ممكنة لمنع تكرار طلب أو سلوك من هذا القبيل.

إذا تعرضت الموظفة مرة ثانية لتحرُّش جنسي من قِبَلِ الشخص الذي اشتكت منه إلى رب العمل، و لم يتخذ رب العمل أو ممثله أي خطوات عملية ممكنة لمنع تكرار هذا الطلب أو السلوك، يُعتبَر أن لدى الموظفة مظلمة شخصية، كما لو كان الطلب أو السلوك المعني صادراً عن رب عمل الموظفة نفسه. وللموظفة أن تتابع ادعاءها بمظلمة شخصية بتقديم شكوى إلى سلطة علاقات العمل.

بيانات بشأن الطلبات المقدمة إلى مؤسسات العمل فيما يتعلق بالتحرش الجنسي

تلقت سلطة علاقات العمل في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ١٧ طلباً تتصل بمظالم شخصية ناتجة عن التحرش الجنسي.

وتُقدم وزارة العمل أيضاً خدمات وساطة للمساعدة على حل المشاكل الناتجة عن علاقات العمل. وفي سنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تلقت الوزارة ٥٥ طلباً للوساطة متعلقة بالتحرش الجنسي. وفي السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تلقت لجنة حقوق الإنسان ٢٠ شكوى[٤٢] بسبب تحرش جنسي في العمل.

٢١ - يرجى تقديم معلومات مستكملة عن حالة قانون تعديل إجازة الوالدية وحماية العمل (إجازة الوالدية المدفوعة للأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص) (الفقرة ٢٢٩). وعلاوة على ذلك، يرجى تقديم معلومات عن نتائج تقييم نظام إجازة الوالدية (الفقرة ٢٣٠) الذي كان من المتوقع إنجازه في عام ٢٠٠٦.

(٤٢) البيانات واردة من لجنة حقوق الإنسان.

تحديث وضع الإجازة الوالدية وحماية الوظيفة (مشروع تعديل قانون الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر للأشخاص العاملين لحساب أنفسهم)

دخل تعديل قانون الإجازة الوالدية وحماية الوظيفة (الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر للأشخاص العاملين لحساب أنفسهم) حيز النفاذ في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٦. وهو يعطي الوالدَين العاملَين لحساب أنفسهما نفس الأحكام التي تعطى للوالدَين الموظَّفَين.

نتائج التقييم الذي أُنجز في عام ٢٠٠٦

سيقدم تقرير التقييم الذي أجري في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بعد فترة وجيزة[٤٣]. وكان الغرض من التقييم زيادة تفهُّم قرارات الأمهات والآباء وأرباب العمل وخبراتهم فيما يتعلق بالإجازة الوالدية (المدفوعة وغير المدفوعة الأجر[٤٤])، وخبرة الأشخاص غير المؤهَّلين للإجازة الوالدية. وبحث كذلك مدى تلبية قانون الإجازة الوالدية وحماية الوظيفة لعام ١٩٨٧ لأهدافه. وتشمل هذه الأهداف الإنصاف بين الجنسين في سوق العمل وداخل الأسرة؛ وتحسين النتائج الصحية للأمهات والأطفال؛ واستقرار دخل الأسرة. ويسترشد الآن بنتائج التقييمِ العملُ المضطلعُ به خلال السنة القادمة بشأن إمكانيات زيادة تحسين إعطاء الإجازة الوالدية.

فيما يلي النتائج الرئيسية للتقييم:

- يوجد تأييد واسع النطاق بوجه عام للإجازة الوالدية من قبل الوالدَين وأرباب العمل
- يعترف الجميع تقريباً بأهمية مدفوعات الإجازة الوالدية لتمكين الوالدَين من أخذ إجازة مدفوعة الأجر في وقت ولادة طفل أو تبنّي طفل
- يوجد لدى ٧٦ في المائة من النساء الموظفات قبل ولادة طفل أو تبنّي طفل مباشرة أنماط عمل تؤهلهن لإجازة والدية مدفوعة الأجر، وإن ٥٨ في المائة من النساء مؤهلات للإجازة الممتدة غير المدفوعة الأجر البالغ طولها ٥٢ أسبوعاً وكذلك الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر.

(٤٣) سيوضع التقييم الكامل في موقع وزارة العمل على شبكة الإنترنت عند نشره: www.dol.govt.nz/parentalleave.

(٤٤) تشمل أحكام القانون بشأن الإجازة غير المدفوعة الأجر إجازة الشريك/الأب لمدة تصل إلى أسبوعين، وإجازة ممتدة تصل إلى ٥٢ أسبوعاً (مخصوماً منها أي إجازة والدية مدفوعة الأجر) يمكن تقاسُمُها بين الشريكَين المؤهَّلين للإجازة.

- أكثر الأسباب – التي تجعل الأمهات العاملات غير مؤهَّلات لأخذ إجازة والدية مدفوعة الأجر – شيوعاً هي عدم توفُّر متطلبات الوظيفة المؤهِّلة للإجازة أو كونهن عاملات لحساب أنفسهن، وإن كان توسيع نطاق الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر في عام ٢٠٠٦ لتشمل العاملين لحساب أنفسهم حَلَّ بعضَ هذه المسائل المانعة للأهلية(٤٥)

- يكاد إعطاء الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر ينحصر في الأمهات اللائي يلدن، ويعود معظم السبب في ذلك إلى أسباب بيولوجية، كحاجة الأم إلى استرداد عافيتها بعد الولادة وحاجتها إلى إرضاع طفلها، ولأسباب اجتماعية

- نادراً ما يأخذ الشركاء/الآباء إجازة والدية غير مدفوعة الأجر بموجب قانون الإجازة الوالدية وحماية الوظيفة، ومعظم الأمهات لا ينقلن أي إجازة مدفوعة الأجر إلى شركائهن، ويعود معظم السبب في ذلك إلى أن الأم والأب كليهما يريان أن الإجازة مدفوعة الأجر أكثر فائدة للأم لكي تستعيد عافيتها من الولادة وترتيب إرضاعها لطفلها، وأن من الأهمية بمكان لأن يحافظ الأب على دخل الأسرة(٤٦)

- دفع أجور الإجازة الوالدية يحسِّن استقرار دخل الأسرة لكثير من الأسر، لكن أكثر من نصف الأمهات اللائي أخذن إجازات والدية مدفوعة الأجر يوافقن على أن توقُّف دفع أجر الإجازة له أثر كبير في قرارهن العودة إلى العمل.

وجد التقييم أيضاً أن معظم الأمهات يغيِّرن ترتيبات عملهن بعد ولادة طفل أو تبنّي طفل. فمن بين الأمهات اللائي أخذن إجازة والدية مدفوعة الأجر وعدن إلى العمل قالت ٦٩ في المائة إنهن يعملن ساعات أقل، نتيجةً لولادة طفل أو تبنّي طفل رضيع، وقالت ٥٧ في المائة إنهن يعملن ساعات أكثر مرونة.

٢٢ - يُرجى تقديم معلومات مستكملة عن حالة قانون تعديل علاقات العمل (ساعات العمل المرنة) (الفقرة ٢٣٧) فيما يتصل بساعات العمل المرنة المتاحة للوالدَين.

مشروع قانون علاقات العمل (ساعات العمل المرنة) من المقرر أن يُقدَّم عنه تقرير إلى البرلمان في شهر حزيران/ يونية ٢٠٠٧.

---

(٤٥) جُمعت البيانات من والدَي الأطفال المولودين أو المتبنّين في الأشهر الستة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ غير أن توسيع نطاق القانون ليشمل الأشخاص العاملين لحساب أنفسهم لم يسرِ مفعوله حتى ١ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

(٤٦) معظم الآباء يأخذون إجازةً مدفوعة الأجر مدتها أسبوعان عند ولادة طفل لهم أو تبنّي طفل.

منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، حينما قُدم التقرير، قامت الحكومة بأعمال منها البحث في الخيارات الدولية لساعات العمل المرنة وفيما هو حادث في أماكن العمل في نيوزيلندا.

وعملت الحكومة أيضاً مع قطاع التجارة، والنقابات، وقادة أماكن العمل الأخرى للتوصل إلى طرق عملية لإدخال ساعات العمل المرنة في أماكن العمل وإدارتها. وفي وقت حديث جداً، نشرت الحكومة ورقة المناقشة المعنونة **نوعية العمل المرن: زيادة التوفُّر وتسلُّم العمل في نيوزيلندا**(٤٧) للتعليق العام عليها. وتلقَّت الحكومة معلومات مرتدة من سلسلة عريضة من الأفراد والمنظمات بشأن مسائل ساعات العمل المرنة التي تهمهم، والنُّهُج التي تُفيدهم أكثر الفائدة. وسوف يسترشد بهذه النتائج واضعو السياسة بشأن التوازن بين العمل والحياة.

٢٣ - **أشار التقرير إلى تزايد شديد في عدد المشتغلات بالأعمال التجارية من نساء الماوري، بمن فيهن من يعملن لحسابهن الخاص (الفقرة ٢٥٤). وفي الوقت ذاته، ذكر التقرير أن نساء الماوري يواجهن صعوبة في الحصول على القروض والمشورة المالية (الفقرة ٣٢٤). ما هي التدابير المتَّخذة لتقليص أوجه عدم المساواة المتصلة بالحقوق الاقتصادية لنساء الماوري واستقلاليتهن المالية.**

من بين التدابير المُتَّخذة لتقليل حالات عدم المساواة المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاستقلال المالي لنساء الماوري **خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا** والإطار المُحتمل للشعب الماوري (إطار العمل). يعترف إطار العمل بما يلي:

- الشعب الماوري شعب مُنوَّع وطموح ولديه ثقافة متميزة ونظام قيم مُتميز
- مجتمع الماوري وثقافته الأصلية كمساهم في هوية المجتمع الأوسع ورفاهه وإثرائه
- قدرة الشعب الماوري ومبادرته وطموحه إلى اختيار خياراته بنفسه.

يعترف إطار العمل بثلاثة عوامل رئيسية للتمكين، وهي أساسية لتحقيق الشعب الماوري نوعية حياة مُحسنَّة وتحقيق إمكانياته. وتُسمى هذه بلغة الماوري **ماتورانغا** (بناء المعارف والمهارات)، **و واكَمانا** (تعزيز القيادة واتخاذ القرارات)، **و راوا** (التنمية واستخدام الموارد).

(٤٧) يمكن الاطِّلاع على ورقة المناقشة في الموقع التالي: www.dol.govt.nz/consultation/qualityfilexiblework/index.asp.

المنجزات التعليمية عامل هام للتنبُّؤ بنتائج اقتصادية إيجابية. لذلك فإن التدابير الرامية إلى تحسين النتائج التعليمية للشعب الماوري هامة. وتعكف الحكومة الآن على مراجعة استراتيجية تعليم الماوري، التي قُدِّمت في عام ١٩٩٩، لكي تُقرر كيف يمكن تحقيق تحسين كبير ومستدام، بناءً على نهج قدرات الماوري المذكور أعلاه. أُنجز مؤخراً تَعامُلٌ مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (كالمجتمعات المحلية الماورية) ومن المقرر أن ينتهي وضع استراتيجية نهائية في أوائل عام ٢٠٠٨.

من شأن التغيرات الكبيرة في المساعدة المالية المقدمة إلى الأسر، ونظام الفوائد، والحد الأدنى للأجور أن تساعد أيضاً على تحسين الاستقلال الاقتصادي للنساء الماوريات، اللائي يكثر تمثيلهن في أوساط ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وتشمل هذه التغيرات ما يلي:

- حزمة العمل مع الأُسر[٤٨] التي تم تنفيذها بصورة تدريجية في الفترة من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ حتى شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧
- إصلاحات رئيسية لنظام الفوائد لجعله أكثر تركيزاً على العمل وتقديم خدمات أفضل لدعم فائدة العملاء والباحثين عن وظائف[٤٩]
- زيادات الحد الأدنى للأجور. زاد الحد الأدنى للأجور كل سنة منذ سنة ٢٠٠٠. ومنذ سنة ١٩٩٩ ازداد الحد الأدنى للأجور من ٧ دولارات في الساعة إلى ١١,٢٥ في المائة دولاراً في الساعة. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٦١ في المائة. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ازداد الحد الأدنى للأجور بنسبة ٩,٨ في المائة فأصبح ١١,٢٥ دولاراً في الساعة، وهذه أكبر زيادة بالنسبة المئوية وبالدولار للحد الأدنى من الأجور منذ عام ١٩٩٧. وتهدف الحكومة إلى زيادة الحد الأدنى للأجور إلى ١٢,٠٠ دولاراً بنهاية عام ٢٠٠٨، إذا سمحت الأحوال الاقتصادية. ومما يُذكر أن زيادات الحد الأدنى للأجور تُشكِّل دفعة قوية بدخل النساء إلى الأمام، فهن ممثلات بنسبة أعلى من اللزوم في أوساط شاغلي أقل الوظائف أجراً.

يُتوقَّع أن تؤدي هذه التدابير، في الأجل الطويل، إلى تقليل فقر الأطفال تقليلاً كبيراً، ويتبع ذلك أثر على النتائج التي تحصل عليها الأسر، بما في ذلك الأسر الماورية، في سلسلة من المجالات.

---

(٤٨) يرد ذكرها في التقرير الدوري السادس لنيوزيلندا (الفقرة ٣٩١).

(٤٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن إصلاحات الفوائد وخدمات دعم العمالة، انظر: http://www.winz.govt.nz/get-assistance/working-new-zealand/index.html.

٢٤ - وفقاً لبرنامج الهجرة في نيوزيلندا، تمثل مجموعة المهاجرين المصنفين في فئة "أصحاب المهارات/ممارسي الأعمال التجارية" ٦٠ في المائة من المهاجرين في إطار البرنامج (الفقرة ١٣٩). يرجى تقديم توزيع حسب الجنس لمجموعات المهاجرين من تلك الفئة القادمين إلى نيوزيلندا.

في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ووفق على طلبات ٤٤٧ ١٥ امرأة للحصول على إقامة بموجب فئة أصحاب المهارات/ممارسي الأعمال التجارية، مقارنة بعدد الرجال الذين ووفق على طلباتهم وهو ٤٢١ ١٦ رجلاً. لذلك كانت نسبة الإناث اللائي ووفق على طلباتهن في هذه الفئة ٤٨,٤ في المائة. وكانت نسبة ٣٤ في المائة من مقدمي الطلبات الأصليين (الأفراد الذين قُدِّرت مؤهلاتهم ومهاراتهم في العمل على أساس السياسة) نساءً في السنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وظلت النسبتان كلتاهما ثابتتين على مدى السنوات الخمس الماضية.

الصحة

٢٥ - يشير التقرير إلى عدة استراتيجيات للصحة العامة (الفقرة ٢٦٣). يرجى بيان كيفية تعميم المنظور الجنساني في تلك الاستراتيجيات بالنسبة للمسنين والمعوقين والشعب الماوري.

كيفية إدراج الاستراتيجيات الصحية منظوراً جنسانياً

يُشجِّع الهدف رقم ١٤ في استراتيجية نيوزيلندا للمعوقين[٥٠] مشاركة النساء المعوقات بغية تحسين نوعية حياتهن. ويجري تقييم التقدم المُحرز في تنفيذ استراتيجية نيوزيلندا للمعوقين كل سنة، ويُقدَّم التقرير إلى مجلس النواب.

أدت نيوزيلندا دوراً رئيسياً في تطوير اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكانت من أوائل الدول التي وقَّعتها. وتشمل الاتفاقية في مبادئها العامة مبدأ 'المساواة بين الرجل والمرأة' ومادة مُحددة (المادة ٦) بشأن النساء ذوات الإعاقات.

وإن كثيراً من التدابير التي أُبرزت في **استراتيجية صحة المُسنين** ستفيد الرجال والنساء على حدٍّ سواء. وتُبرز هذه الاستراتيجية حقيقة أن النساء المسنات يتعرضن لخطورة أكبر في صحتهن. وبينما يكون العمر المتوقع للمرأة أطول دائماً من العمر المتوقع للرجل، تميل نسبة إصابة النساء بأمراض مزمنة وإعاقة في أواخر حياتهن أعلى من نسبة إصابة الرجال. وتعترف الاستراتيجية بالحاجة إلى استهداف النساء، كمجموعة، لإجراء بعض التدخلات،

(٥٠) يمكن الاطِّلاع على الاستراتيجية في الموقع التالي: http://www.odi.govt.nz/nzds/.

في حالة الاكتئاب. وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ نشرت وزارة الصحة كتاباً بعنوان صحة المُسنين[٥١]. يُجري هذا التقرير مقارنات واسعة النطاق بين النتائج الصحية للرجال المسنين والنساء المسنات.

واكَتاتَكا تواروا ٢٠٠٦-٢٠١١، دُشِّنت الآن خطة العمل الثانية لصحة الماوري (يُرجى الرجوع إلى الفقرة ٢٦٧ من التقرير الأخير). والهدف الإجمالي المُتمثل في أن الاستراتيجية الصحية لـ"**هي كورُواي أُورانغا ماوري** هي **وْهاناوْ أورا**": دعم الأسر الماورية لتحقيق أعلى مستوى من الصحة والرفاه. وتعتقد نيوزيلندا أن تحسين رفاه **وْهاناوْ**، بما في ذلك النتائج الصحية، يؤدي أيضاً إلى تحسين صحة النساء الماوريات.

كيف يتم رصد تنفيذ هذه الاستراتيجيات فيما يتعلق بالنتائج الصحية للنساء

تهدف جميع الاستراتيجيات الصحية والاستراتيجيات المتعلقة بالإعاقة المشمولة بالتقرير الدوري السادس لنيوزيلندا إلى المساهمة في تحسين النتائج الصحية والنتائج المتعلقة بالإعاقة للنساء، بما في ذلك النساء الماوريات. وكما جاء في تفصيل ردِّنا على السؤال رقم ٥، سيشمل رصد خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا رصداً للتقدم المُحرَز في صحة المرأة. وتقوم وزارة الصحة، التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن النتائج الصحية، بقياس النتائج الصحية لجميع مجموعات السكان بصورة روتينية، لكي تسترشد بها التوجيهات السياسية، والتغيرات المستقبلية، وتوجيه البرامج إلى المجموعات التي توجد لديها احتياجات صحية كبيرة.

٢٦ - **ذكر التقرير أن العمر المتوقع للنساء المنحدرات من أصل أوروبي يفوق العمر المتوقع للنساء من المجموعات العرقية الأخرى (الفقرتان ١٤ و ٢٦٤). ويرجى تقديم مزيد من التفاصيل عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على هذا الاختلاف. ويرجى أيضا بيان أثر خصخصة الخدمات الاجتماعية واعتماد نظم دفع أتعاب الرعاية الصحية على تمتع المرأة بأعلى مستوىً ممكن من الصحة البدنية والعقلية.**

مزيد من التفاصيل المتعلقة بالعوامل الاجتماعية-الاقتصادية التي تؤثر في الفرق في توقُّعات عمر أطول

تتناسب الفروق في طول العمر المتوقع مع مؤشرات الوضع الاجتماعي-الاقتصادي. وتشمل هذه المؤشرات مستويات الدخل، والتعليم، والمهنة، وملكية الأصول المادية،

(٥١) وزارة الصحة (٢٠٠٦) كتاب جداول صحة المُسنين (Old People Health Chart Book)، ولنغتون، وزارة الصحة.

والحرمان من الإقامة في الجوار. وبالإضافة إلى هذه المؤشرات، يبدو أيضاً أن العرق له أثر في ذلك.

من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢، كان يمكن للذكور الذين يعيشون في فئة أقل ١٠ في المائة من السكان حرماناً أن يعيشوا في المتوسط عمراً أطول بنسبة ٨,٩ سنوات من الأشخاص الذين ينتمون إلى فئة أكثر ١٠ في المائة من السكان حرماناً. وكان الفرق بالنسبة إلى الإناث ٦,٦ سنوات(٥٢).

تهدف الاستراتيجيات الاجتماعية الشاملة لعدة قطاعات، الوارد تفاصيلها في الفقرة ٣٨ من التقرير الدوري، إلى الحد من أثر العوامل الاجتماعية-الاقتصادية على طول العمر المُتوقع وجودة الحياة.

أثر خصخصة الخدمات الاجتماعية وإدخال نظم العناية الصحية القائمة على دفع رسوم على تمتُّع المرأة بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية الممكن بلوغها

استثمرت الحكومة استثماراً كبيراً لضمان توفير خدمات عناية صحية أولية يسهل على المرضى الحصول عليها بالمساهمة بدفع مبلغٍ مقدور عليه. وأُدخلت إعانات العناية الصحية الأولية لجميع الفئات العمرية تقريباً في نيوزيلندا. فابتداءً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ سيتم شمول المجموعة النهائية، أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ٢٥ إلى ٤٤ سنة. ويعني هذا أن كل فرد نيوزيلندي مُسجل في منظمة صحة أولية، وهذا يعني أن جميع النيوزيلنديين تقريباً، سيكونون مؤهلين للحصول على العناية الصحية الأولية بتكاليف معقولة. ويتسنى لجميع النساء الحصول على خدمات الأمومة المجانية، بما في ذلك العناية قبل الولادة، وأثناء المخاض والولادة، وبعد الولادة.

٢٧ - **يشير التقرير إلى خطة العمل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٣ (الفقرة ٢٧٦). يُرجى تقديم معلومات مستكملة عن نسب إصابة النساء بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتجاهات التي لوحظت في هذا الصدد على مدى السنوات الخمس الماضية، والتدابير المتخذة لمعالجة هذه المسألة بصورة شاملة.**

(٥٢) وزارة الصحة (٢٠٠٦) **عقود من الفرق – العدد الثالث**، ولنغتون: وزارة الصحة.

تحديث المعلومات عن إصابة النساء بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واتجاهاته على مدى السنوات الخمس الماضية

يُبين الجدول التالي عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيوزيلندا، اللائي تم تسجيلهن كل سنة على مدى السنوات الخمس الماضية.

عدد الإناث في نيوزيلندا اللائي وُجد أنهن مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كل سنة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

السنة	العدد
٢٠٠٢	٢٢
٢٠٠٣	٣٠
٢٠٠٤	٣٤
٢٠٠٥	٤٢
٢٠٠٦	٥٢

بنهاية عام ٢٠٠٦ كان هناك ما مجموعه ٤٣٨ أنثى مُسجَّلات بأنهن مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيوزيلندا. وكان معظم الناس الذين أُصيبوا بهذا الفيروس نتيجة للاتصال بين الجنسين قد أُصيبوا به خارج نيوزيلندا.

خلافاً لذلك، معظم الأشخاص الذين أُصيبوا بالفيروس بواسطة اتصالٍ جنسيٍّ مثليٍّ أُصيبوا داخل نيوزيلندا. وفي عام ٢٠٠٦، كان عدد الأشخاص المصابين بالفيروس نتيجة لاتصال جنسي بين اثنين من جنسين مختلفين وعدد النساء اللائي أُصبن بالفيروس أعلى مما كان عليه الوضع في أي سنة ماضية. ومن أسباب ذلك أن سنة ٢٠٠٦ كانت أول سنة كاملة يجري فيها فحص طبي للمهاجرين الجدد خشية أن يكونوا مصابين بالفيروس. وبلغت نسبة المهاجرين الذين فُحِصوا ٢٨ في المائة من جميع الحالات التي شُخِّصَت في عام ٢٠٠٦.

وفي عام ٢٠٠٦ وُجدت خمس نساءٍ مصابات بالفيروس أثناء الفحوص التي تُجرى للنساء قبل الولادة، وتبيَّنت إصابة واحدةٍ منهن بالفيروس أثناء الفحص بموجب البرنامج الجديد لفحص جميع النساء الحوامل فحصاً روتينياً. ويجري تنفيذ هذا في كل أنحاء البلاد على مدى سنتين اثنتين. ومما يُذكر أنه فيما بين سنة ١٩٩٥ ونهاية سنة ٢٠٠٦، لم يحدث أبداً في نيوزيلندا أن شُخِّصَت أمٌّ واحدة بأنها مُصابة بالفيروس قبل ولادتها وجاء المولود مصاباً بالفيروس.

التدابير القائمة لمعالجة هذه المسألة معالجة شاملة

تستخدم نيوزيلندا، استجابةً لحالات الإصابة بالفيروس، نهجاً لتعزيز الصحة يقوم على أساس ميثاق أوتاوا لتعزيز الصحة. وتُبين خطة عمل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٣ مجموعة شاملة من التدابير لضمان كون نيوزيلندا تستجيب استجابة شاملة لمكافحة الفيروس/الإيدز. وإن واحداً من التدابير الجارية بموجب خطة عمل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو دليل الصحة الوظيفية والسلامة في صناعة الجنس الجديدة في نيوزيلندا، الذي نُشر في عام ٢٠٠٤. ووُضعت كذلك برامج للإفريقيين وغيرهم من المهاجرين بموجب خطة العمل هذه.

تُمَوَّل المنظمات غير الحكومية أيضاً بغية تنفيذ برامج تهدف إلى تقليل عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فجمعية تنظيم الأسرة النيوزيلندية، مثلاً، تتلقى تمويلاً من الحكومة لتوجيه تثقيفٍ في مسألة فيروس نقص المناعة البشرية للرجال والنساء المعاشرين للجنس الآخر في نيوزيلندا.

الزواج والحياة الأسرية

٢٨ - **أفاد التقرير بسن قانون العلاقات (الإحالات القانونية) لعام ٢٠٠٥، الذي يرمي إلى ضمان الاعتراف بشتى أنواع العلاقات الواردة في مختلف القوانين والأنظمة بتعديل عدد كبير من الأحكام التشريعية لإتاحة اعتراف أعمَّ بحالات الاقتران المدني (الفقرة ٣٨٠). ويذكر التقرير أن بعض الأحكام لم يشملها هذا القانون، ولكنها ستُستكمل بصورة مستقلة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. يرجى تقديم معلومات عن الحالة فيما يتعلق بهذا الجهد، وعن كيفية معالجته للآثار بالنسبة للمرأة.**

معلومات عن حالة هذا الجهد

عَدَّل قانونُ العلاقات (الإحالات القانونية) لعام ٢٠٠٥ عدداً كبيراً من الأحكام التشريعية لإزالة التمييز ضد الزوجين المقترنين بحكم الواقع سواء أكانا من الجنسين أو من نفس الجنس، بسبب حالتهما الزواجية وتوجُّههما الجنسي، ولتوفير اعتراف قانوني بالزوجين المقترنين بحكم الواقع أو المقترنين اقتراناً مدنياً.

من بين القوانين أو اللوائح الـ٣٢ التي أُجريت لها مراجعة مستقلة عقب سن القانون، تم تعديل ١٤ قانوناً أو لائحة، أو إلغاؤها أو نقضها. وما زالت القوانين أو اللوائح الباقية قيد المراجعة في هذا الوقت.

٢٩ - ورد في التقرير ذكر قانون الممتلكات (العلاقات) لعام ١٩٧٦، الذي ينظم توزيع الممتلكات عند فسخ العلاقات (الفقرة ٣٨١). ويشير التقرير أيضا إلى قيام وزارة العدل برصد مستمر لأحكام القضاء والكتابات الأكاديمية المتعلقة بأثر هذا القانون. يرجى تقديم معلومات عن نوع الممتلكات التي تخضع للتوزيع عند فسخ العلاقات. ويرجى بوجه خاص بيان ما إذا كان القانون يعترف بالممتلكات غير المنظورة (مثل الأموال المتأتية من المعاشات التقاعدية، ومستحقات انتهاء الخدمة، والتأمين)، كجزء من ممتلكات الأسرة التي يتعين توزيعها. ويرجى أيضاً بيان ما إذا كان القانون ينص على توزيع إمكانيات الكسب في المستقبل ورأس المال البشري، و/أو ما إذا كان يُسمح بأي شكل من الأشكال بأن يؤخذ في الاعتبار عند توزيع الممتلكات تحسُّن إمكانيات الكسب ورأس المال البشري (مثلاً عن طريق التوزيع غير المتساوي للممتلكات أو بالسماح بمنح مبلغ تعويضي للزوج). ويرجى أيضا تقديم معلومات عن أعمال البحث الجارية والاستنتاجات المتعلقة بالفروق الجنسانية في الآثار الاقتصادية المترتبة على فسخ العلاقات، وعن كيفية تأثير تلك الاستنتاجات على عمل وزارة العدل.

معلومات عن نوع الممتلكات الجاري توزيعها لدى فسخ العلاقات

الملكية القائمة على العلاقة كما هي مُعرَّفة بموجب قانون الملكية (العلاقات) لعام ١٩٧٦، تشمل العقارات، والممتلكات الشخصية، وأية تركة أو مصلحة في أي عقار أو ملكية شخصية، أو أي دَين أو شيء يكون موضوع قضية أمام المحكمة أو أي حق آخر أو مصلحة أخرى. ويمكن أن يشمل هذا قيمة أي بوليصة تأمين على الحياة، وأي مستحقات زائدة عن الراتب، أو أي بوليصة تأمين على الممتلكات القائمة على العلاقة. وتُقسَم الممتلكات بين الطرفين إذا صُنِّفَت الممتلكات بأنها ممتلكات قائمة على العلاقة، بدلاً من كونها ملكيةً مستقلة، وتُقسم بوجه عام بالتساوي بين الطرفين. ويشمل القانون أحكاماً تستخدمها المحاكم في إصدار أوامر بإصلاح الفوارق الاقتصادية بين الطرفين لدى توزيع الممتلكات (البندان ١٥ و ١٥ ألف). ويمكن للمحكمة أن تأمر بدفع مبلغٍ واحد أو بنقل الملكية القائمة عل العلاقة إذا اقتنعت المحكمة أنه بعد إنهاء العلاقة يُرجَّح أن يكون مستوى دخل الطرف ألف ومستويات معيشته أعلى بكثير من دخل الطرف باء ومستويات معيشته بسبب آثار قسمة الوظائف داخل العلاقة حينما كان الطرفان يعيشان معاً. ويجوز للمحكمة أيضاً أن تُصدر أمراً للطرف ألف بتعويض الطرف باء حينما تكون الزيادة في قيمة ممتلكات الطرف ألف المنفصلة مَعزُوَّةً إلى أعمالٍ قام بها الطرف باء حينما كانا يعيشان معاً.

معلومات عن البحوث الجارية والنتائج المتعلقة بالاختلافات القائمة على نوع الجنس في العواقب الاقتصادية لفسخ العلاقات، وكيفية تأثير هذه النتائج على عمل وزارة العدل

أُخذت البحوث والنتائج المتعلقة بالاختلافات القائمة على نوع الجنس في العواقب الاقتصادية لفسخ العلاقات في الحسبان قبل الإصلاحات التي أدخلها هذا القانون في عام ٢٠٠٢. وأسفر ذلك عن إدراج أحكام في القانون لمعالجة الفوارق الاقتصادية بين الشريكين. وما زال يلزم إجراء مزيد من البحوث.

البروتوكول الاختياري

٣٠ - يُرجى بيان الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في التعريف بالبروتوكول الاختياري للاتفاقية، الذي صدَّقت عليه نيوزيلندا في عام ٢٠٠٠.

عندما صدَّقت نيوزيلندا على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، نشرت الحكومة، بما في ذلك رئيس الوزراء ووزراء شؤون المرأة والشؤون الخارجية والتجارة في ذلك الوقت، دعايةً على نطاق واسع. ومن بين الطرق التي استُخدِمَت في نشر الدعاية لهذا البروتوكول إشارات في وسائط الإعلام والخطابات الوزارية، التي نُشِرَت في نُسخٍ مطبوعة وفي كثير من الحالات في مواقع على شبكة الإنترنت للوكالات الحكومية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك تنشر نيوزيلندا كل المعاهدات التي هي طرفٌ فيها في **سلسلة معاهدات نيوزيلندا**. وتُقدَّم سلسلة معاهدات نيوزيلندا بانتظام إلى مجلس النواب كوثيقةٍ برلمانية.

وقامت المنظمات غير الحكومية أيضاً بنشر تصديق نيوزيلندا بواسطة إشارات في رسائلها الإخبارية والمواد المنشورة الأخرى.

معظم الدعاية الجارية يتم بإدخال معلومات عن البروتوكول الاختياري للاتفاقية في تقارير نيوزيلندا إلى اللجنة. وتُوزَّع هذه التقارير على نطاق واسع وتُوضَع في موقع وزارة شؤون المرأة على شبكة الإنترنت.